



N/Ref. 15/123/2-57/2019.

The Permanent Mission of Lebanon to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, and with reference to the letter of the Independent Expert on protection against violence and discrimination based on sexual orientation and gender identity, dated 5 February 2019, has the honor to enclose herewith the reply of the General Directorate of Internal Security Forces- Ministry of Interior and Municipalities, concerning the Human Rights Council resolution 32/2, on “human rights implications of State activities related to gathering information on violence and discrimination based on sexual orientation and gender identity.”.

The Permanent Mission of Lebanon avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights, the assurances of its highest consideration.

Geneva, 8 March 2019.



Office of the High Commissioner for Human Rights
Palais des Nations
1211 Geneva 10

الجمهورية اللبنانية
المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي
هيئة الأركان - شعبة الخدمة والعمليات

وزارة الخارجية والمغتربين
الرقم: ٣١٤١
إلى: مدير الأمن الداخلي

رقم ٢٠٤/٢٩٠ ش ٢

تاريخ ٢٠١٩/ ٣/ ١

- جانب جانب وزارة الداخلية والبلديات / المديرية الإدارية المشتركة

- جانب وزارة الخارجية والمغتربين "للتفضل بالإطلاع"

الموضوع: طلب معلومات من الحكومات حول الحماية من العنف
والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية.

عطفاً على إيداعكم رقم ٣٨٢٥ تاريخ ٢٠١٩/٠٢/٢٢ المتضمن إيداع وزارة الخارجية والمغتربين رقم ٨/٣٩٣ (أ) تاريخ ٢٠١٩/٠٢/١٥ بشأن قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ٢/٣٢ والذي يتضمن الطلب من المقرر الخاص بعد التشاور مع الدول إعداد تقرير مواضيعي بشأن نشاطات الدول حول الحماية من العنف والتمييز الجنسي وتأثيرها على حقوق الإنسان.

ينص الدستور اللبناني على عدم التمييز وإحترام حرية التعبير وإبداء الرأي والمشاركة السياسية لجميع الأشخاص الموجودين في لبنان، ويضمن القانون رقم ٢٠١٧/٦٥ تجريم التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لجميع الأشخاص دون تمييز، وتنص القوانين اللبنانية على ضمانات الحقوق لجميع الأشخاص.

بيد أنه لم يتم تنظيم أو إقرار أي معاملة خاصة في لبنان لتقديم ضمانات للأشخاص ذوي الهوية الجنسية المغايرة، سواء في القوانين أو التنظيمات.

ويعامل جميع هؤلاء الأشخاص دون تمييز قانوني أو واقعي أمام مختلف إدارات الدولة اللبنانية.

يرجى التفضل بالإطلاع.

المدير العام لقوى الأمن الداخلي
اللواء عماد عثمان

٣٩٣